للجبهة الديمقراطية ، وناقشته واقرته لجنة من فتح والصاعقة وجبهة التحرير العربية والجبهة الشعبية ، ثم قدم المشروع الى المؤتمر الشعبي الفلسطيني الذي عقد في القاهرة بدعوة من منظمة التحرير الفلسطينية لمواجهة مشروع المملكة المتحدة الذي طرحه الملك حسين في ذلك الوقت ، وقد وافق المؤتمر الشعبي على المشروع واحاله الى المجلس الوطني الفلسطيني · ويعتمد مشروع الجبهة الديمقراطية على نقطتين :

اولا : الوحدة على اساس جبهوي مع ضمان الاستقلال التنظيمي والايديولوجي لكل فصيل فدائي ·

ثانيا : ان تشمل الوحدة الوطنية دفعة واحدة ، كافة نواحي العمل ، من اللجنة التنفيذية ، الى القوات المسلحة ، الى المليشيا والمنظمات الشعبية والمالية ··· الخ ·

وفي ظل القيادة الجماعية التي يدعو لها البرنامج ، تتخذ القرارات بالاكثرية، وتحتفظ الاقلية بحق نشر رأيها ·

اما برنامججبهة الرفض فينقسم الى قسمين ، تتحدد في القسم الاول المواقف السياسية الاساسية ، وتتحدد في القسم الثاني برامج العمل التنفيذية السياسية منها والتنظيمية والعسكرية ، وتلك المتعلقة بالاراضي المحتلة ولبنان والاردن·

في المواقف السياسية يركز البرنامج

في تحليله على سقوط ظاهرة التمرد البرجوازي العربي الرسمي على ارادة الثالوث الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي ، وانتعاش الرجعيات العربية القديمة وخروجها من عزلتها · كما يسجل نجاح الامبريالية الاميركية في ان تتحكم وتهيمن على اوضاع منطقتنا ، مع بروز دعوات التخلي عن القضية القومية لصالح الانكفاء القطري ، مع ما رافق ذلك من تشتت وتبعثر الجهود الوطنية والتقدمية الشعبية العربية في مواجهتها للهجوم الامبريالي والصهيوني ·

ثم يسجل البرنامج ان الموقف المتباين داخل صفوف الثورة من مؤامرة التسوية السياسية ، هو المسؤول الاول عن حالة الانقسام والتشتت والتبعثر والتناقضات التي عاشتها قواعد الثورة والجماهير طيلة اكثر من أربع سنوات مضت على حرب تشرين حتى الان ·

ويؤكد البرنامج ان مسيرة التسوية الماضية اثبتت وبالملموس انه لا مجال لتحقيق اي انجاز وطني عبرها في هذه المرحلة ، انطلاقا من اختلال ميزان القوى الراهن لصالح معسكر الاعداء ·

اما في الجانب التنظيمي فيدعو البرنامج الى : تثبيت مبدأ القيادة الجماعية بديلا للمنهج الفردي في العمل الوطني الفلسطيني ، وتحقيق المساواة النسبية (!) في التمثيل داخل المؤسسات التشريعية والتنفيذية لمنظمة التحرير ، وتقليص عضوية المجلس الوطني الفلسطيني وتحديد عضويته وتوزيعها على اساس ٦٠ في المائة للمنظمات و٣٠ في المائة للاتحادات النقابية و ١٠ في المائة للكفاءات من المشتغلين العاملين في الثورة · ويعطي البرنامج للمجلس المركزي الفلسطيني صفة تقريرية بحيث تكون قراراته ملزمة للجنة التنفيذية ·

ويقتصر البرنامج في جانبه العسكري على الدعوة لتوحيد القيادة العسكرية العليا بحيث تتشكل من المسؤولين العسكريين الاول للتنظيمات ، ويكون لها طابع جبهوي لا يهيمن فيه اي تنظيم على القيادة · وتنشأ قيادات عسكرية فرعية تتبع للقيادة المركزية · مع قيادات فرعية اخرى للعمل العسكري المتخصص :